واقع ومعضلات التعليم العالي في العراق
رؤية تحليلية في أقتصادات المعرفة

أ. م. د. عبد الصمد سعدون عبد الله م. د. خضير عباس أحمد النداوي
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية/ كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

الملخص

أثار موضوع التعليم، ومنذ أقدم العصور، إنتباه النُخَبِ الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةِ والثقافيةِ والدينيةِ، ليس في العراق فحسب، وأنما في مختلف بلدان العالم. وهناك إرتباط قريب بين المستوى التربوي للمجتمعاتِ ودرجة تخلفه وتقدّمِه في كُلّ الحقول.

ولكي تُنجز أهدافَ البحث، قُسّمَ إلى ثلاثة أقسام: تضمن المبحث الأول التطورَ الإنساني العلمي والتاريخي للتعليم، منذ بَدْء الثورةِ الاقتصادية الأولى (الثورة الزراعية) وخلال الثورةِ الاقتصادية الثانيةِ (الثورة الصناعية) وحتى الثورةِ الاقتصادية الثالثةِ (ثورة تقنيةِ المعلومات)، وتعاملَ المبحث الثاني مع واقع التعليم العالي في العراق، ومراجعة التجربة التعليمية العراقية منذ تأسيس الجامعاتِ في بداية القرن العشرون وحتى الوقتِ الحالي.

أما المبحث الثالث فقد ركّزَ على: الرؤية الاقتصادية في ضوءِ ثورةِ المعلوماتِ المُعاصرةِ في العالم ومدى إنعكاسها على التعليم العالي في العراق، فضلاً عن التّركيز على الملكية الفكرية لطلاب العلم والمبدعين في المجالاتِ المختلفة ومدى صلتِهم بالإستخدام العملي لتقنيةِ المعلومات كأولوية سريعة وترتبط في قطاع التعليم العالي. وجاءَ الجوابُ من خلال الخاتمة والتوصيات من أجل تحقيق التطور في حقل التعليم العالي في العراق.

The subject of education, and since time immemorial, gripe the attention of the religious, intellectual, political, social and economic elites. This attention not only in Iraq, but in different countries in the world. There is a close correlation between the educational level of the societies and the edginess of its rising and advancement in all fields.

In order to achieve the research objectives, the research has been divided into three sections: section I include the historical, scientific, humanitarian evolution of education, starting from the first economic revolution (The Agricultural revolution) through the second economic revolution (The Industrial Revolution) and till the Third Economic revolution (Information Technology Revolution (IT). The second section dealt with: the reality of higher education in Iraq, and reviewed the experience in Iraq since the establishment of universities at the beginning of twentieth century until the present time.

The third section focused on: economic vision in light of contemporary information revolution in the world and its reflect on higher education in Iraq, focusing on the intellectual property of students in various disciplines and their relevance to the practical use of information technology as an urgent priority in the higher education sector in Iraq. The answer came in a conclusion and recommendations for the development of higher education in Iraq.

المقدمة

إستحوذ موضوع التعليم، ومنذ أقدم الأزمان، على إهتمام النُخب الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي مُختلف دول العالم. وثمة ترابط وثيق وعضوي بين المستوى التعليمي للمجتمعات ومديات نهضتها ورُقيها في كافة الميادين.

لقد كان لنهوض الأمم، أثراً في تحديد الأسباب والمُبررات لكل حالة من الحالات المكتشفة في خدمة العلم والمعرفة والتي آلت إليها تطورات المناهج العلمية كعناصر فاعلة في ترسيخ التقنيات في الجوانب الحديثة، وبخاصة في ظل ثورة أقتصاديات المعلومات والتقنيات المعاصرة الناجمة عنها كأطر مادية لها من التأثير المباشر ما يدعم أخلاقيات التعليم التربوي والعالي وعلى أسس سليمة وصحيحة في ظل توظيف علمي ومعرفي دقيق، لاسيما وأن تطور العلوم قد أضحى مؤثراً في ميزان تطور الحالات التقنية لنظم المعلومات وبحسب الحاجة وعلى مدى المراحل التاريخية، ومنذ الانطلاقة التقنية ومع أول ومضة عقلية أثرت الثورة الصناعية في أوروبا حتى بلوغها مرحلة متقدمة من التطورات التقنية والمعلوماتية المعاصرة، والتي أطلق عليها الثورة الاقتصادية الثالثة، إذ عبر عنها فيما بعد مفهوم اقتصاديات المعلومات وقد أضحى صداها المعرفي مقياس لتطور المجتمعات كمحصلة لنشاطاتها وجهودها في تعميم خصائص المعرفة التقنية ولكل الأمم والشعوب.

إن أرتفاع مؤشرات الإنفاق على تقنيات المعلومات في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي يُعد الأساس المتين والمقياس النسبي لتطور البنى التحتية للمجتمع العلمي والتقني إذ أن الجامعات ومراكز البحوث مشروع دائم في تقديم كل ما له صلة من الإبداع والتطوير ودفع عجلة التنمية وعلى مسار مؤشرات النمو كمردود اقتصادي واجتماعي آخذين بنظر الاعتبار أن إدارة التقنيات وتنظيم البرامج والمنظومات الاتصالية والشبكات المعلوماتية ودمج هذه الحقول بالعلوم والمعارف الأخرى، إنما يُعد من العوامل الجوهرية التي ساهمت ولا تزال في دعم وتطوير الدراسات والبحوث وبكل الاختصاصات، ليس في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق فحسب بل في مختلف جامعات العالم.

أولاً- هدف البحث

يستهدف البحث تسليط الضوء على مستوى الهوة بين أداء التعليم العالي والبحث العلمي والتطورات المعاصرة في الميدان التقني في العراق، ومحاولة استشراف خطوات تقليص الفجوة التقنية التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في ضوء التطورات الحاصلة في اقتصاديات المعرفة.

ثانياً- فرضية البحث

تنبعُ فرضية البحث من مُحتوى إستقرائي مفاده "ثمة وجود علاقة طردية بين مديات تنمية وتطور (مستوى وكفاءة أداء التعليم العالي والبحث العلمي) ونمط تزايد أستخدام الأطر المعاصرة في أقتصاديات المعلومات (الحاسبات، أجهزة الاتصالات الحديثة، الانترنت....الخ) وبما ينعكس إيجابا على مُخرجات العمل بمختلف القطاعات التنموية في العراق وهو ما يُعد كهدف جوهري من أهداف التعليم العالي".

ثالثاً- منهج البحث

جرى إستخدام المنهجين التاريخي والوصفي فضلا عن أطر المنهج النظمي المقارن من مخرجات ومدخلات لعناصر البحث الأساسية لاغناء مادة البحث وصولا لاستنتاجات من شانها تأشير أهمية ودور التعليم العالي والبحث العلمي وصلته بالتطورات التقنية المعاصرة لخدمة مسيرة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

رابعاً- هيكلية البحث

ومن أجل أن يحقق البحث أهدافه، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول: مدخل تأريخي، أستعرض الثورات الاقتصادية وصولا لثورة أقتصاديات المعلومات المعاصرة. وأنصب المبحث الثاني على واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق. فيما ركز المبحث الثالث على التعليم العالي في العراق رؤية تحليلية اقتصادية في عصر المعلوماتية. أضافة إلى خاتمة البحث.

المبحث الأول- مدخل تأريخي

ابتدءا لابد من التذكير بان التاريخ مستمر ولا توجد لحظة فاصلة بعينها يثبت فيها بأن مرحلة فاصلة أو ثورة جديدة قد بدأت. فالتطور بمختلف ميادين الحياة تطبيقه تدريجي ومستمر في إن واحد، ومع ذلك يمكن القول بأن التاريخ الإنساني مرَّ بثلاث ثورات أقتصادية وهي :

أولاً- الثورة الاقتصادية الأولي، الثورة الزراعية

منذُ ما يقرب من عشرة ألاف سنه، ظهر الإنسان المفكر، وعرف أول ثورة أقتصادية في التاريخ،عندما أكتشف الزراعة في مكان ما في الشرق الأوسط في وادي مابين النهرين أو على شواطئ البحر الأسود أو بين ثنايا وادي النيل لينتقل من حالة الترحال والحركة المكانية والزمانية إلى حياة الاستقرار والتمدن، وكان أن ظهرت الحضارات الزراعية الكبرى في العراق ومصر والصين والهند[1]. وبظل هذه التراكمات المتتالية، برزت عبر التاريخ الإنساني العديد من المفاهيم المتطورة لترسيخ الدور الحضاري من خلال التركيز على التعليم ومنها على سبيل المثال، ما ظهر في العصر الإغريقي، وكان من روادها (أفلاطون 427ق. م– 347 ق.م) والذي أسس عام (388ق.م) أكاديمية في أثينا لتدريس الساسة واعد كتابه الشهير والموسوم الجمهورية، والذي قسم بموجبه طبقات الجمهورية إلى ثلاث مستويات: الفلاسفة والطبقة الوسطى من الجنود والموظفين والطبقة الدنيا من الحرفيين والعامة[2]. ثم جاء بعده تلميذه (أرسطو 384 ق.م-322ق.م) والذي أشتهر كمعلم ومدرس للاسكندر الكبير، وقام بوضع نظرية وفلسفة الدولة المدنية التي ترتكز على الطبقة الوسطى وأعتبرها العمود الفقري للمجتمع الذي دعا إليه[3] ولهذه النظرية ولمساهمات أخرى في حقل الاقتصاد استحق أرسطو أن يُدعى بأول محلل اقتصادي في التاريخ[4].

فيما أفتتح العصر الإسلامي اضاءاته التنويرية بإتجاه التعليم عبر أول سورة بالقران الكريم والتي أنزلها الله سبحانه وتعالى على النبي محمد (ص) في سورة العلق: {بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ باسم ربك الذي خلق* خلق الإنسان من علق *اقرأ وربك الأكرم* الذي علم بالقلم *علم الانسان ما لم يعلم}[5]، وعبر هذه البداية وأضاءات ومفاهيم أخرى أرسيت ركائز لدولة إسلامية مترامية الأطراف أستمرت لمئات السنيين.

ثانياً- الثورة الاقتصادية الثانية، الثورة الصناعية

عقب عدة قرون من العصور المظلمة جراء تراجع دور العلم والمبادئ الأخرى، أرتبطت الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل ميلاد الرأسمالية، بأطر ضيقة أنحصرت بالإطار العائلي أو المحلي، ثم جاءت الثورة الصناعية لتعبر عن المرحلة الثانية من التطور الحضاري لتعكس بزوغ تفكير جديد ومتفتح كان رائداً للتطور البشري. ولقد كانت الفترة ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين أساسية لوضع أسس جديدة للنهضة البشرية[6]. وإذا كان أكتشاف الزراعة لحظة فارقة في تاريخ الإنسان، فقد كانت الثورة الصناعية منذ القرن الثامن عشر أخطر أنقلاب اقتصادي بعد تلك الثورة الزراعية الأولى، وعكست الثورة الصناعية عملية مجتمعية مُركبة تداخلت فيها روافد علمية عدة، أعتمدت على التجربة والاختبار وصولا نحو أكتشاف الآلة البخارية مع تسخير قوة البخار، ثم ما لبث الفكر الإنساني أن أكتشف الكهرباء كمصدر للطاقة ومحركاً للصناعة، ومع الصناعة ازدهرت المدن وأضحت وجه المجتمع الصناعي الجديد وقاطرة التقدم والتغيير في كافة ميادين الحياة[7].

---

(1) د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ط2 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005) ص 80
(2) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1968) ص 232.
(3) المصدر السابق، ص148.
(4) د. باسل البستاني، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج (بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر، 1985) ص 18.
(5) القران الكريم، ((سورة العلق)) الآيات من 1- 4.
(6) د. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، ط1 (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981) ص43.
(7) د. حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص80.

وقد ساهم التعليم بمختلف فروعه، وبفاعلية برفد الإنسانية بإضافات ساهمت بتطوير الثورة الصناعية والنظام الاقتصادي الرأسمالي عبر مجموعة من التقنيات والاختراعات العلمية والتي توالت عبر ثلاث مراحل، كانت الرأسمالية التجارية خلال القرنين السادس والسابع عشر، ثم الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر والتي أرست مقدمات ما عرف بالثورة الصناعية ومن ثم مرحلة الرأسمالية المالية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين والتي تميزت بتحكم الرأسمال في جميع الميادين والقطاعات الاقتصادية وفي مختلف مناطق المعمورة.

ثالثاً. الثورة الاقتصادية الثالثة، المعلوماتية

تعكسُ ثورة المعلومات والاتصالات، المرحلة الثالثة من التطورات العلمية والإنسانية، والتي يمكن وصفها بكونها تشير إلى تغيير في التقنيات وفي الآفاق المتاحة فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ثورة غيّرت نمط الحياة السابقة واللاحقة، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين هي الأخرى ثورة قد غيّرت في نمط الحياة وأساليب الإنتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل تغييراً في نمط الحياة والتقنيات المُتاحة،والذي يعتمد على ثورة المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من حجم وسرعة تقدم التقنيات المُتاحة خلال القرن العشرين يبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وخاصة في التسعينيات من القرن الماضي. وبفضل تطور التعليم والتقنيات الحديثة، لم يعد الأمر مُتعلقاً بإنتاج (أكبر) أو (أكثر) ولكنه أصبح يشير إلى شئ (آخر) والى أمر (مُختلف) يتعلق بتغيير أنماط الأنتاج وتباين صيغ الاستهلاك، والتي ترتبط بصيغ حديثة وسريعة لأستخدام المعلومات. ودخلت البشرية مرحلة جديدة أتسمت بتزايد أهمية المعلومات والاتصالات، فالآلة الجديدة لم تعد تحل محل قوة الإنسان وعضلاته، بل أصبحت على العكس تقوم بدور عقله وذكائه عبر أستخدام ثلاثة ميادين صناعية معاصرة هي: الالكترونيات الدقيقة جداً (micro-Electronics) والاتصالات (communication) والحاسبات الكترونية (computers)[8].

(8). د. حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص84و85.

المبحث الثاني- واقع التعليم العالي في العراق

تعرض التعليم العالي في العراق إلى العديد من المُتغيرات ضمن واقع البيئة المحيطة به، حتى باتت مخرجات العمل التعليمي ُمتغيرة هي الأخرى في ضوء ما أصاب حقل التعليم من ترهلات فكرية وانعطافات ثقافية اقترنت بحالة التغيير السياسي والتي أثرت بشكل أو بآخر على واقع هذا الصرح العلمي الذي يعّول عليه لتنمية البلد وتحقيق الإنجازات في مختلف القطاعات الأخرى. في هذا المبحث سنتطرق إلى واقع التعليم العالي والمشاكل التي واجهته خلال تجربته السابقة، وكما يأتي :

أولاً- تجربة التعليم العالي في العراق

يُعد الحق في المعرفة من حقوق الإنسان الأساسية التي تزداد أهميتها مع التقدم العلمي التقني، وأرتباط مختلف مجالات الحياة الفردية والمجتمعية بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا، خصوصاً في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم المعاصر. ومع الإقرار بان العالم المعاصر لا يتساوى في مستوى قدراته على أمتلاك وسائل إنتاج المعرفة وأستيعابها ونشرها وأستخدامها والهوة المعرفية خصوصاً في مجال التقنيات الحديثة والعلوم الجديدة، كبيرة جداً وهي آخذه بالاتساع.

من هنا يمكن القول، إن التعليم بصورة عامة، والتعليم العالي منه على وجه التخصيص إلى جانب كونه حقاً إنسانياً، فأنه جوهر عملية التنمية البشرية لأنه مصدر التنوع في الفرص التي تتاح للناس. كما أن التعليم هو الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية والحصول على وظيفة مجزية، وأكتشاف المعرفة اللازمة للأفراد والمجتمعات لتطوير إمكانياتها. ومن هذا المنطلق فان تجربة العراق في تاريخهِ المُعاصر تؤكد هذا الكلام. حيث شهد النصف الأول من القرن الماضي بداية وضع اللبنات الأولى للدراسة الجامعية، وكان الاهتمام الأساسي للدولة العراقية آنذاك هو إنشاء المزيد من الكليات وصولا لمرحلة تكوين الجامعات. لقد كان التركيز الأساسي خلال تلك الحقبة على التدريس لتخريج الكوادر المؤهلة لرفد مؤسسات الدولة بالاختصاصات التي كانت بأمس الحاجة لها، كالأطباء، والمهندسين والقانونيين وغيرهم[9].

فيما ظهرت تطورات هامة في قطاع التعليم في العراق بعد عام 1950، بعد حصول العراق على نسبة (51%) من عائدات النفط، فضلاً عن التغييرات الاجتماعية في أوضاع المرأة والانفتاح على الريف. وقد أشارت بعض التقديرات أن مجموع المتعلمين من الجنسين (في المرحلتين الابتدائية والثانوية) ازداد عام 1958 بسبة (30%) عما كان عليه عام 1945. وتضاعف عدد التلاميذ أربع مرات عام 1968 مقارنة مع عام 1958. كما انخفضت الفجوة في نسبة الطلاب إلى الطالبات سنة 1976 لتصبح طالبين مقابل كل طالبة. وفي إطار هذه المسارات أصبح نظام التعليم في العراق على درجة من التقدم، وخصوصا بعد صدور قرارات مجانية التعليم، وقانون محو الأمية 1970 والحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية عام 1978.

لقد اقترنت هذه التطورات بنمط ملحوظ في المجالات الاجتماعية (الصحية والتعليم خصوصاً)، إذ ازداد نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره (10.4%)،بين عامي 1976 و1979. إلا إن قطاع التعليم في العراق- كشأن بقية القطاعات- وقع ضحية عقدين من الحروب بدءاً من عام 1980، فضلاً عن انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى (2.8%) من الإنفاق العام للدولة منذ العام 1998 مقارنة بنسبة (7.6%) سنة 1988-1989 وقدرت خسائر النظام التعليمي بسبب تلك الحروب وما اتصل بها من أحداث بـ (3.4) مليار دولار. وعموماً، فقد انخفض الإنفاق على كل تلميذ من (621) دولار عام 1989 إلى (47) دولار أميركي فقط خلال الأعوام 1993- 2002[10].

---

(9). د. عدنان صالح الجنابي، البحث العلمي في العراق إلى أين؟ بحث القي في المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين في بغداد للفترة من 11-2009/1/12، ص11.

(10). جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا ت المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول : التقرير التحليلي، ط1 (بغداد، 2006) ص 34.

ومنذ الأحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وحقل التعليم في العراق مثل غيره من حقول الحياة يتعرض إلى التشويه والتخريب وتحولت فصول الدراسة في بعض المدارس والجامعات إلى أماكن يمارس فيها البعض هواياتهم في تشكيل الذهنية الدينية للتلاميذ والطلاب، وأصبح الحرم الجامعي في كثير من الجامعات مسرحاً للنزاعات والصراعات السياسية، وأتسع نشاط الميليشيات ليدخل في توجيه مسار العملية التعليمية عن طريق سرقة أسئلة الامتحانات العامة وأحتلال المراكز الامتحانية، وإجبار الأساتذة على إملاء الإجابات لبعض الطلبة، بهدف ضمان حصولهم على درجات تضمن لهم القبول في كليات الطب والهندسة والعلوم على حساب اقرانهم من الطوائف الأخرى. وهي جريمة ستؤدي إلى تقويض العملية التعليمية وتُضعف ثقة الجامعات العالمية بشهادة الطالب العراقي.

أما المناهج التعليمية فلم تكن بمنأى عن التدخلات الطائفية التي تسعى إلى تشويه كتب التربية الدينية واللغة العربية والتاريخ بقصص وروايات ستسهم في تنشئة الأجيال على أفكار ومفاهيم طائفية تؤدي إلى تقسيم البلد. ولكي تكتمل عناصر ما يراها البعض (مؤامرة) تستهدف العملية التعليمية في العراق تصاعدت هيمنة بعض القوى السياسية على الجامعات وأصبح الأساتذة والأكاديميين هدفاً مطارداً داخل الحرم الجامعي وخارجه، بل أن بغداد شهدت وفي وضح النهار عملية خطف نحو (150) من موظفي دائرة البعثات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أيدي عصابات ترتدي زى الأجهزة الأمنية العراقية وتستغل سياراتها ليعثر على بعضهم جثثاً مشوهه بينما لم يزل البعض الآخر إلى اليوم في عداد المفقودين[11].

ومع ذلك فقد تطور التعليم العالي والبحث العلمي في العراق وبمديات ملموسة وبخاصة في التوسع الأفقي الحاصل في أعداد الجامعات، وتشير آخر الإحصاءات المتاحة لعام 2009/2008 (انظر الجدول -1)، بأن العدد الإجمالي للجامعات في العراق بلغ نحو (25) جامعة حكومية، أضافة إلى (8) جامعات وكليات أهلية. وتضم (290) كلية و(981) قسم. فيما بلغ عدد الأقسام التي تتخصص بالحاسبات وتكنولوجيات المعلومات نحو (62) قسم، إضافة إلى (9) أقسام في الكليات الأهلية.

وتأتي الجامعة التكنولوجية في بغداد في مقدمة الجامعات الحكومية العريقة لتحتل المركز الأول في العراق من حيث عدد الأقسام المتخصصة بالحاسبات وتكنولوجيات المعلومات والتي يبلغ عددها (11) قسم. أما جامعات بغداد، وديالى، وهيئة التعليم التقني، فتحتل المرتبة الثانية بأمتلاك كل منها (6) أقسام. فيما تأتي جامعة النهرين في بغداد بالمرتبة الثالثة في العراق بوجود (5) أقسام متخصصة بالحاسبات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد تزامن ذلك مع تصاعد أعداد الجامعات الحكومية والأهلية في العراق إلى (33) جامعة تزايد أعداد التدريسيين أيضا. ويبين (الجدول- 2) عدد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وهيئات التعليم التقني والكليات الأهلية للسنوات 1992-2007 ويتضح بمراجعة الإحصاءات المتاحة بتصاعد تدريجي لإعداد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العراقية في عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث كان العدد للعام الدراسي 1993/1992 نحو (10591) تدريسي، قفز الرقم في العام الدراسي 2007/2006 إلى (29109). وتمثل هذه الظاهرة مؤشراً ايجابياً لسياسة وزارة التعليم العالي في أستقطاب حملة الشهادات العليا وبمختلف الاختصاصات العلمية من العراقيين من داخل العراق وخارجه وتعيينهم كتدريسيين في الجامعات العراقية مما عكس ظاهرة التوسع العمودي بزيادة أعداد التدريسيين، ليساهم حصراً بزيادة مُخرجات التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الجامعات العراقية كافة ومن خلال رفع عدد الكليات والأقسام التخصصية (أنظر جدول -1)

(11). د. إسراء علاء الدين نوري، التعليم العالي في العراق الواقع والتحديات، مجلة أراء حول الخليج، العدد 62، (دبي: إصدار مركز الخليج للأبحاث، 2009) ص 42/41.

جدول رقم (1)

يبين أعداد الجامعات والكليات والأقسام المتخصصة وتكنولوجيات المعلومات للعام الدراسي 2009/2008

ت	اسم الجامعة	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد أقسام الحاسبات	الكليات التي تضم أقسام الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
.1	بغداد	25	99	6	الهندسة، هندسة الخوارزمي، العلوم، العلوم للبنات، التربية ابن الهيثم، التربية بنات
.2	الموصل	22	81	5	الهندسة، علوم الحاسبات
.3	البصرة	14	51	3	الهندسة، العلوم، التربية
.4	التكنولوجية	13	37	11	الهندسة الكهربائية، هندسة السيطرة والنظم، الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، هندسة الليزر
.5	المستنصرية	11	53	3	الهندسة، العلوم، التربية
.6	النهرين	6	15	5	الهندسة، العلوم
.7	ديالى	10	32	6	الهندسة،العلوم، التربية الرازي،التربية الأساسية
.8	بابل	16	44	2	الهندسة، العلوم
.9	تكريت	16	52	1	الهندسة
.11	الكوفة	15	42	3	التربية للبنات،علوم الحاسبات
.12	القادسية.	11	27	1	علوم الحاسبات والرياضيات
.13	كربلاء	11	24	1	العلوم
.14	ذي قار	10	24	1	التربية
.15	واسط	9	25	-	-
.16	كركوك	8	20	1	العلوم
.17	الإسلامية	5	15	-	-
.18	ميسان	7	18	-	-
.19	المثنى	5	13	1	العلوم
.20	السليمانية	8	46	1	العلوم
.21	صلاح الدين	15	46	2	الهندسة، العلوم
.22	دهوك	10	29	1	التربية
.23	كوية	10	22	1	الهندسة
.24	هولير	4	-	-	-
.25	هيئة التعليم التقني	15	52	6	بغداد، الموصل، النجف، كركوك
.26	الكليات الأهلية	8	62	9	-
	المجموع	290	981	71	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المثبتة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط، دليل قبول الطالب في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي 2009/2008.

وقد ساهمت زيادة أعداد التدريسيين والجامعات في العراق،والمنوه عنها آنفاً بتصاعد أعداد التدريسيين على زيادة أعداد الطلبة في الجامعات. وعلى سبيل المثال كان عدد الطلبة للعام الدراسي 1993/1992 نحو (53963) طالب وقفز العدد في العام الدراسي 2001/2000 إلى (80892) طالب فيما سجل العام الدراسي 2006/2005 أعلى مستوى عندما وصل أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية نحو (109044) طالب.

ثانياً- مشاكل التعليم العالي في العراق: يواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، العديد من المشاكل، لعل من أهمها الآتي:

1. هجرة الأدمغة العراقية:

تعني الهجرة من الناحية اللغوية، الخروج من بلد لآخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة. أو المغادرة إلى أرض ثانية طلباً للأمن والعدل والعيش. أما عبارة (هجرة العقول أو الأدمغة) فقد أبتدعها البريطانيون عقب الحرب العالمية الثانية (1939-1944)، لوصف خسارتهم من العلماء والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج، وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن العبارة الآن أصبحت تُطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى البلدان الأخرى. فيما أعتبرت مُنظمة اليونسكو إن هجرة العقول هي نوع من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق من اتجاه واحد (لناحية الدول المتقدمة فقط)، أو ما يُعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عنصر من عناصر الإنتاج، هو العنصر البشري[12].

ويقصد بهجرة العقول أو الكفاءات، نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والفنية، من العلماء، والأطباء، والمهندسين، والباحثين، والممرضات الاختصاصيات وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد، والرياضيات، وعلم الاجتماع، وعلم النفس والتربية والتعليم، والآداب، والفنون والزراعة، والكيمياء، والجيولوجيا، ويمكن ايضاً أن يشمل هذا التحديد : الفنانين، والشعراء، والكتّاب، والمؤرخين، والسياسيين، والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين من شتى الميادين الأخرى. أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية[13].

ومنذ بداية القرن العشرين، فقد أزدادت هذه الهجرة لاسيما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وأخذت منحاً متزايدا في السنوات الخمسين الأخيرة لأسباب سياسية وأقتصادية وعلمية مختلفة، حيث هاجر من الوطن العربي مابين (25-50%) من حجم الكفاءات العربية وبضمنها العراق. لذا فأن ظاهرة هجرة العقول أصبحت من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاديات العربية وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وأكتسبت هذه الظاهرة أهمية أستثنائية عقب تضاعف أعداد المهاجرين وبخاصة من الكوادر العلمية المتخصصة وانعكاسات ذلك على الخطط العلمية والاقتصادية في العراق وبقية الدول العربية[14].

وقد تصاعدت ظاهرة هجرة الأدمغة أو الكفاءات العراقية التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان (ابريل) 2003 وأضطرار عشرات الآلاف من ذوي الكفاءات العراقية إلى ترك العراق والمغادرة إلى الدول الأجنبية، وفي مقدمتها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية، وكندا، واستراليا. والإحصاءات غير الرسمية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان العراقية[15] تؤكد وجود (25) الفاً من حملة الشهادات العليا من مجموع (4) ملايين عراقي مهاجر خارج الوطن. وهذا الرقم لا يشمل حملة الشهادات الجامعية الأولية الذين تؤكد الإحصاءات الأولية لان مجموعهم يبلغ (90) ألفا من بينهم (3500) طبيب ونحو (5000) مهندس والباقي من مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية الأخرى. كما أمتنع غالبية المبعوثين للخارج من العودة للوطن.

---

(12). خضير عباس النداوي، هجرة العقول العربية صحيفة كتابات، برلين، في 10/ 6/2005 والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www.kitabat.com.

(13). د. اليأس زين، هجرة الأدمغة العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972) ص13.

(14). خضير عباس النداوي، مصدر سابق، ص3.

(15). د. منعم صاحي العمار، اثر الحروب والنكبات على الواقع الأكاديمي العراقي، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين للفترة من 11-12/كانون الثاني /يناير 2009، بغداد، 2009، ص20.

2. محدودية الإنفاق الحكومي

أستأثر موضوع الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والثقافة، طوال عقود التنمية والبناء، ومنذ ستينيات القرن الماضي بأهمية خاصة في الخطط الاقتصادية والقومية الثلاث (1965- 1980) باعتباره أحد أهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري تماشياً مع الفكر التنموي والتخطيطي السائد آنذاك والذي أولى الموارد البشرية أهمية كبيرة. وقد حظي الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة بنسبة (76.5%) من تخصيصات الأنفاق الحكومي الاجتماعي (الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدفاع والأمن والخدمات الأخرى التي تقدمها الحكومة) وبخاصة في الخطة الخمسية للسنوات (1965-1969). فيما تأثرت نسبة التخصيصات في الإنفاق الحكومي على التعليم سلباً مع بدء الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 واستمرت وتيرة تهميش هذا القطاع خلال سنوات العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي عقب حرب الخليج الثانية علم 1991 وذلك خلال السنوات (1991-2003) حتى وصلت إلى (11.0%) عام 1995.

(جدول -2) عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية للفترة من 1992 لغاية 2007

السنة	العراقيون			العرب			الأجانب			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1992	7994	2502	10496	81	14	95	0	0	0	8075	2516	10591
1993	8875	2811	11686	88	15	103	0	0	0	8693	2826	11789
1994	8822	2928	11750	81	15	96	0	2	2	8903	2945	11848
1995	8604	2998	11602	70	12	82	0	1	1	8674	3011	11685
1996	8731	3176	11907	66	12	78	0	1	1	8797	3189	11986
1997	8704	3331	12035	52	13	65	0	1	1	8756	3345	12101
1998	8494	3438	11932	49	10	59	0	2	2	8543	3450	11993
1999	8341	3668	12009	50	9	59	0	2	2	8391	3677	12068
2000	8359	3985	12344	47	11	58	0	0	0	8406	3996	12402
2001	8684	4486	13170	54	15	69	0	1	0	8738	4502	13240
2002	10140	5299	15439	63	20	83	0	1	1	10203	5320	15523
2003	10995	5955	16950	38	15	53	0	0	0	11033	5970	17003
2004	14178	6824	21002	28	15	43	0	1	1	14206	6840	21046
2005	16479	7922	24401	37	18	55	0	2	3	16517	7942	24459
2006	19477	9603	29080	19	10	29	0	0	0	19496	9613	29109

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيات المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2007، بغداد، 2008، ص281.

(الجدول 3)
عدد الطلبة المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية حسب الجنسية والجنس للسنوات (1992- 2005)

السنة	العراقيون			العرب			الأجانب			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1992	31482	20786	52268	1381	277	1658	35	2	37	32898	21065	53963
1993	32062	18363	50425	1715	256	1971	50	9	59	33827	18628	52455
1994	45597	25453	71050	2334	263	2597	25	5	30	47956	25721	73677
1995	54459	26302	80761	1791	225	2016	10	1	11	56260	26528	82788
1996	51775	27334	79109	1381	274	1655	16	4	20	53172	27612	80784
1997	53278	27062	80340	1864	299	2163	10	6	16	55152	27367	82519
1998	58559	27671	86230	2117	265	2382	55	1	56	60730	27937	88668
1999	47748	25172	72920	2136	330	2466	20	21	22	49904	25504	75408
2000	51672	27025	78697	1813	329	2142	32	1	33	53517	27355	80872
2001	59602	30416	90018	2041	367	2408	40	0	41	61683	30784	92467
2002	61929	32305	94234	1395	311	1706	54	0	54	63378	32616	95994
2003	74079	42011	116090	149	69	218	0	0	0	74228	42080	116308
2004	56524	38625	95149	87	69	156	0	5	0	56611	38694	95305
2005	62582	46223	108805	110	118	228	6	0	11	62698	46346	109044
2006	58735	40960	99695	65	62	127	0		0	58800	41022	99822

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيات المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007، بغداد،2007،ص 275.

أما نصيب الفرد من التخصيصات المذكورة على التعليم والصحة فتشير إلى تراجعه المستمر، فقد انخفض نصيب الفرد من تخصيصات التعليم من (سبع دنانير)، خلال المدة (1965-1969) إلى اقل من (دينار واحد) خلال المدة (91-1995). واستمرت نسبة الإنفاق على التعليم منخفضة حتى عام 2003 ولم تزد عن (1%) في الغالب، ثم أرتفعت لتصل إلى (2.6%) عام 2006. وقد أنعكس التراجع في نسبة تخصيصات موازنات التعليم على العملية التربوية بعجز مستديم، ليس في استيعاب اثر النمو المتسارع في العوامل الضاغطة على التربية (كنمو السكان مثلا)، وتوسع فرص تمكين الناس من التعليم فحسب، بل في تراجع ما موجود من بنى مؤسسية وارتفاع نسبة غير الصالح منها ايضاً، حتى أصبح العجز المالي في عدد الأبنية المدرسية يقدر بحوالي (4731) مدرسة وأصبح(70%) مما موجود منها بحاجة إلى تأهيل ولا يزال هناك (791) مدرسة طينية في العراق[16] وقد شكلت هذه الظاهرة معوقاً مستديماً لتطور العملية التعليمية في العراق، وبخاصة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي رغم حاجته الماسة لمواكبة التطورات العلمية والتقنية التي حصلت في العالم بهذا المجال.

3. التداعيات الأمنية الداخلية: إن من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق ومؤسساته كافه، الفراغ الأمني الكبير في البلد مما جعل بعض الكفاءات العلمية العراقية لقمة سائغة بيد العديد من الجماعات الإرهابية، وكذلك لم يكن للطلبة بمعزل عن هذا الفراغ الأمني، إذ تعرض العديد من الطلبة إلى عمليات الخطف والاغتيال فضلاً عن ذلك فأن أعداد كبيرة منهم تركت الدراسة بسبب تدهور الأمن أو أدى بالآخرين إلى الانتقال أو ما يسمى(الاستضافة) في جامعات أخرى حيث كانت مؤسسات التعليم المتمثلة بالجامعات والكليات والمعاهد هدفاً للعديد من التفجيرات، مما أدى إلى أضرار مادية كبيرة فيها، فضلا عن الأبرياء الذين يقعون ضحايا لهذه التفجيرات، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاعتداءات ما هي إلا استمرار لما أصاب مؤسسات التعليم العالي من نهب وسلب رافقا الاحتلال الأميركي للعراق[17].

وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان(ابريل) 2003 تعرضت مسيرة التعليم العالي والبحث إلى كوارث حقيقية أشدها تأثيراً، كما تعرضت الكفاءات العلمية العراقية إلى شتى أنواع القهر والتعسف والتسلط فضلاً عن القتل والتهجير والتعذيب والاغتيالات لتنحصر عندها أبرز مظاهر الحرية لشعب

(16). جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، بغداد، 2009، ص120/119.
(17). د. إسراء علاء الدين نوري، مصدر سابق، ص43.

طالما حلم بها. وعلى سبيل المثال، فقد صنفت إحصائية نشرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2007 المغدورين حسب ألقابهم العلمية، فان الألقاب العلمية المتقدمة هي (أستاذ، وأستاذ مساعد) تحتل مركز الصدارة لدى المجرمين، فقد بلغت نسبتهم (59%) ومن المواقع الإدارية عمداء الكليات والمعاهد ومعاونيهم بلغت نسبتهم (13%)، ونسبة استهداف رؤساء الأقسام العلمية (6%) أما المحاضرون والمدرسون فقد بلغت نسبتهم (6%) ايضاً والمستشارين (2%) من الحالات، وكان نصيب مدينة بغداد الأكبر في عدد الأساتذة الذين تم اغتيالهم إذ بلغ نصيبها من الكارثة (57%)، تليها مدينة البصرة (14%) وبعدها الموصل (11%)، ثم النجف (6%) والانبار (5%) وتكريت (4%)، وكل من بابل، وكربلاء، وكركوك وديالى نصيب كل واحدة منها (1%). ولعل من أهم تجليات هذا الواقع المرير، توقف العملية التعليمية الأكاديمية بأكملها، واستنافها بصورة جزئية فيما بعد من جراء موجة العنف الطائفي والقضاء الممنهج على الثروة العلمية العراقية والمقصود به مسلسل الاغتيالات الذي استهدف أساتذة الجامعات العراقيين إذ كشفت مصادر متخصصة عن مقتل أكثر من (360) استاذاً جامعياً من نيسان/ ابريل 2003 ولغاية الآن واختفاء (96) استاذاً لا يزال مصيرهم مجهولاً فضلا عن هجرة المئات من الأساتذة، إذ فقد قطاع التعليم العالي حوالي (45%) من طاقاته العلمية العليا وهي الظاهرة الأخطر، وقد تفاقم أمرها خلال الحقبة الأخيرة، ولا احد يعرف أو يملك القدرة على وضع حد لها أو التقليل من حجمها وتداعياتها[18].

4. انخفاض مستوى وأداء البحث العلمي: يمُثل البحث العلمي حجر الزاوية في تقدم الدول ورقي المجتمعات ودعم مراكزه، ويعتبر سمة بارزة لدول العالم المتقدم ففي السنوات الخمس الأخيرة ووفقاً لمعهد المعلومات العلمية فان (3.5) مليون ورقة علمية تتوزع على (37%) منها للاتحاد الأوروبي و (34%) للولايات المتحدة الأميركية و(25.2%) لدول آسيا والمحيط الهادئ و (2.2%) في الهند و (1.3%) في (أسرائيل)، بمفردها، بينما كانت مساهمة الدول العربية كافة وبضمنها العراق، لا تزيد على 0.3% فقط. ويبقى العلم التقني حكراً على المثابرين والمجتهدين الذين يقضون ساعات طوال في المختبرات العلمية وفي مراكز البحوث والدراسات، فضلا عن رصدهم للأموال الطائلة خدمة لمجالات البحث والتطوير، ولا تزال الولايات المتحدة الأميركية تتقدم دول العالم ببراءات الاختراع بأكثر من (50%) وتستحوذ عشر دول على (93%) من إجمالي براءات الاختراع التي تسجل في الولايات المتحدة الأميركية، وتقف الولايات المتحدة الأميركية على رأس الدول في استثمارات الأبحاث والتطوير. فقد أنفقت (330) مليار دولار أميركي عام 2006 وذلك من مجمل الإنفاق البالغ نحو ما يقرب من (976) مليار دولار أمريكي، أما دول الاتحاد الأوروبي فقد أنفقت (230) مليار دولار.. (انظر الجدول 4) وبالمقابل كان الإنتاج العلمي في الدول العربية متواضعا جدا قياسا لما قدمته (إسرائيل) من معدلات إنفاق في هذا المجال الحيوي[19].

وقد ترتب على ذلك تقدم الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي العلمي في مجالات التدريب وتنمية المهارات المختلفة، وعلى سبيل المثال، تعد مختبرات الحاسوب الأدنى في نسبة الاستخدام، إذ بلغت على مستوى العراق (28%) مع التباين الكبير بين المحافظات وفي الوقت الذي بلغت النسبة في الانبار من حيث التغطية بالحواسيب (77%) لم تبلغ النسبة في ذي قار إلا (5%) للسنة الدراسية 2006-2007[20] أن ذلك التحدي لا يمكن معالجته بزيادة نصيب التربية والتعليم في الموازنة العامة فحسب، بل لابد إن يصاحبه تخطيط وتكييف لآليات التخصيص سواء لنوع النفقة او كفاءة ومواضع صرفها.

(18). منعم صاحي العمار، مصدر سابق، ص24.
(19). د.عبد الحفيظ محفوظ، التعليم محرك طويل للتنمية الاقتصادية، مجلة أراء حول الخليج، العدد (62) تشرين الأول/ نوفمبر (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009) ص23.
(20). جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، مصدر سابق، ص127.

(الجدول - 4)
معدل الإنفاق لدول مختارة من مجمل الإنفاق العالمي على هذا حقل البحث والتطوير

الدولة	معدل الإنفاق على الأبحاث والتطوير
الولايات المتحدة الأمريكية	%34
الإتحاد الأوربي	%23.5
دول أسيا والمحيط الهادي	%13.1
الدول العربية (من ضمنها العراق)	%5.5
إسرائيل	%8.9
الهند	%9.3
بقية دول العالم	%5.7

المصدر: إحصاءات معهد المعلومات العلمية، الولايات المتحد الأمريكية، نيويورك، 2007

المبحث الثالث/ التعليم العالي في العراق- رؤية تحليلية بظل إقتصادات المعرفة

إن أي نشاط اقتصادي في ظروف تحقيق التنمية في ظل عالم متقدم في مجال التقنيات الحديثة، يتطلب ضرورة المواكبة المستمرة باستخدام أساليب مماثلة لغرض المحافظة على نمط التطور في الإنتاج النوعي والكمي لتلبية حاجات السوق وتحقيق إستقرار دائم في معدلات الأسعار لمختلف السلع والخدمات.

إن هذا الجانب من جوانب التنمية سيغذي مساحة واسعة من الطاقات البشرية العراقية بخطوط المعرفة المعلوماتية والاتصالية المطلوبة في قطاعات الدولة ويمكن أن يخرج بمحصلة إنتاجية ذات حدين أولهما؛ تطوير الجانب التفكيري لمستويات العمالة من الكوادر الوظيفية المتنوعة وثانيهما؛ الحصول على قطاعات على مستوى عالي من الخدمات الضرورية ضمن نشاطات التنمية الاقتصادية وتحديدا قطاع التعليم للحصول على مخرجات على درجة عالية من الكفاءة وفق الأساليب المعاصرة.

ولذلك يتضمن هذا المحور ثلاثة اتجاهات لا بد من التعرف عليها بخصوص الاقتصاد المعرفي وأهميته في تنمية الموارد البشرية، لاسيما في قطاع التعليم العالي والجامعي في العراق.

الأول- بزوغ حقل اقتصاديات المعلومات

يمكن تنمية إدارة الاقتصاد القائم على المعرفة في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد العراقي عن طريق توفير الخدمات المعرفية، كاستخدام الإنترنت وشبكات الاتصالات ورسائل التجارة الإلكترونية، وزيادة القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن زيادة الإنفاق على خدمات المعلومات والإنترنت وبرامج التدريب الإلكتروني ضمن أنظمة الحاسوب، وجعله أحد عناصر الإنتاج الأساسية كونه يساهم في تطوير أداء وأساليب الإنتاج، ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل لمختلف الطاقات البشرية والتي ستساهم في المحصلة المعرفية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال اقتصاد نوعي في إنتاج سلع وخدمات متجددة..

إن تنمية الاقتصاد المعرفي يُعد الخطوة الأولى في تطوير العلاقات الاستثمارية مع الشركات الأجنبية التي تهب الجانب الاستشاري والتقني والمعلوماتي للقطاعات الاقتصادية والخدمية في البلد وضمن امتيازات تساهم نحو تطوير البنى والقاعدة الإنتاجية، فضلا عن تطوير مؤهلات الشركات المحلية، لتأخذ دورها فيما بعد في بناء وتنمية الاقتصاد مستقبلاً [21].

(21) د. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط1 (عمان: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2009) ص ص 311-312.

وضمن هذا الإطار، تُعد الشفافية في الاقتصاد ألمعلوماتي ركيزة أساسية من ركائز تنمية الموارد البشرية. إذ لا يمكن للحرية الاقتصادية أن تزدهر أو أن تستمر إذا لم تتوافق مع شفافية كافية في جميع القطاعات وعلى كل المستويات، إذ أن الدولة الحديثة، لا يمكن أن تحجب أي معلومة عن شعوبها مهما كانت سيئة، وهكذا بالنسبة للدول النامية ومنها بلدنا العراق، لا بد أن يُعَرف الموارد البشرية بقوة المعلومات في إدارة الاقتصاد مما يجعله يحتفظ لنفسه بهذه القوة كي يستعملها عند الضرورة وللصالح العام[22].

إن تطور العامل البشري من خلال اقتصاد معلوماتي، يمكن أن يجعل من الكادر المنتج في القطاع الاقتصادي يدرك تماماً خواص مدخلات الإنتاج والاستهلاك وحاجات السوق الأساسية، فضلا عن حركة المخزون السلعي بالنسبة لـ (GNP) وحجم الطاقة الإنتاجية والاستيعابية والنمو الاقتصادي المطلوب والذي يمكن أن يتحقق في هذا القطاع أو ذاك[23].

وهكذا.. بات اليوم الاقتصاد المعرفي يهتم بحقوق الملكية الفكرية من أجل تأمين الجوانب الاقتصادية المستمدة من الاختراع أو الاكتشاف الجديد والذي يخدم الاقتصاد الكوني بعد زوال كل الحدود المعوقة والمانعة لتحقيق الشفافية الاقتصادية في تواصل شعوب العالم... وعندئذ سيحتفظ كل مواطن بحقه في الحصول على المعارف في أجواء ديمقراطية أسوة بكل الشعوب التي بإمكانها الحصول على هذا الحق المعرفي المشروع وفي المجالات كافة.

الثاني/ التعليم العالي والتقنيات المعاصرة

في الاقتصادات القومية، يُعد مؤشر النمو الاقتصادي عامل مؤثر في تحديد مستويات واتجاهات الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمية والعلمية والتكنولوجية في أي مجتمع كان، ومن هذا الجانب يعد الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من أولويات التنمية الاقتصادية في أي بلد يتوجه توجها صحيحا، لاسيما في تطوير الموارد البشرية وتحديدا من خلال حقل التعليم العالي والجامعي. وهذا الجانب المعاصر ينطبق على واقع الاقتصاد العراقي في مجال المعرفة، إذ لا يزال بعض القطاعات المهمة في العراق مهملة، أو أنها تحصل على اقل ما يمكن من حصة الإنفاق أو أن الإنفاق المتوافر لا يوظف توظيفا يتناسب مع الحاجة الضرورية، وتحديدا في مجال التطوير المعرفي. وحقل التعليم العالي، يُعد من الحقول الحيوية في تأهيل مخرجات سوق العمل بمختلف التخصصات الوظيفية، إذ أن العديد من الجامعات العراقية ودون مسمى من هذه الجامعات لا تحصل منتسبيها من الأساتذة الجامعيين على حقهم في الحصول على مبتغاهم في التطور والتجديد والمواكبة سواء في استخدام الأجهزة التعليمية المتطورة لعموم الكوادر التعليمية أم في المختبرات الحديثة أم في تأهيل التدريسيين الشباب من اجل سلوك المنهج العلمي المعاصر والمتوافق مع التطور الراهن في العالم إقليميا ودوليا. وهذا سيتطلب إعداد كوادر تدريسية متطورة من خلال دورات خارج العراق يمكن أن تتعود مستوى وحالة التعليم في دول أجنبية مختارة وتطبيق ذلك على واقع التعليم في العراق..

لقد ساهم عامل الاهتمام بالقدرات الفردية للطالب الجامعي والمنهجية المعرفية لعموم التعليم العالي، نحو تبني نمط تطوير المخرجات في هذا الحقل الحيوي وعبر تسهيل استخدام مهارات التقنية المعلوماتية، وهو ما يحتاج إلى دعم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع المعرفي والتربوي لغرض تقديم التسهيلات المادية والإدارية المتناسبة مع إمكانيات تحقيق هذا الغرض.

---

(22). المصدر السابق، ص315.
(23). المصدر نفسه، ص 315.

ولعل من أهم ما يجعل الدولة تهتم بمعايير تقدم التعليم العالي، هو إدراكها من أن مخرجات التعليم، هي متطلبات جوهرية لدعم أسواق العمل التي لا تزال في العديد من دول العالم ومنها عالمنا العربي، حلقة مفقودة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية البشرية الفاعلة والتي هي الأساس في البناء التنموي المادي الشامل. ولذلك جاءت مسألة الاهتمام بمناهج التعليم العالي والجامعي من أولويات الإنفاق من أجل تطوير هذا القطاع، وعبر تنمية فروع تكنولوجيا المعلومات وكما هو الحال في الدول المتقدمة والتي بلغ نسبة كبيرة من مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي. ففي السويد وفرنسا بلغت نسبة الإنفاق عام 2004 نحو 2,9% و2,7% على التوالي، في حين لم يبلغ الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي سوى 0,5% في عموم المجتمع العربي من مجمل الناتج القومي الإجمالي[24] وهو ما يشير إلى عدم تمتع المنطقة العربية بإنفاق ملموس ومستحق إزاء الجانب البحثي والمعرفي.

(1) الإنفاق على تقنيات المعلومات كضرورة ملحة في قطاع التعليم

لقد حققت العديد من القوى الاقتصادية تقدما ملموسا في مجال تطوير تكنولوجيا الخدمات والمعلوماتية من خلال رفع مستوى الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونخص هنا ما يرتبط منها في خدمة التعليم العالي وتطويره...

فعلى سبيل المثال، أن الصين ساهمت في تطوير أساليب التعليم بما يواكب مستوى التقدم في العالم من خلال رفع قدرة الباحثين الصينيين وتطوير إمكاناتهم البحثية. كما أن اعتماد مؤشرات التقدم في حقل التعليم العالي تتأتى عن طريق حجم الإنفاق عليه وبخاصة في مجالي البحث العلمي والتكنولوجي، فضلا عن وسائل الارتباط بهذا المتغير عبر مستوى من الرقي ضمن مجالات الاتصال وتكنولوجيا الفضاء وإنتاج السلع ذات الطبيعة التقنية والرقمية. فقد أظهرت عدة دراسات حول مدى الإنفاق وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم في المنطقة العربية، وفي مصر ودول مجلس التعاون الخليجي تحديدا، فقد وجد أن هذا الإنفاق والتوظيف ضمن حقل التعليم العالي لم يكن بمستوى المسؤولية والأهمية رغم ارتفاع مؤشرات الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في مجالات أخرى.

وبلغت نفقات مصر على تكنولوجيا المعلومات عام 2008 نحو 9,8 مليار دولار، والمؤمل أن يصل هذا الإنفاق نحو 13 مليار دولار عام 2011، إلا أنه على النطاق العملي لم يظهر أي مؤشر حول مدى إمكانية توظيف هذا الإنفاق بما يتناسب وحجم وأهمية التعليم العالي والجامعي في مصر، إذ لا يزال منخفضا[25] ويبلغ كحد أعلى نحو نصف مليار دولار، يذهب كإنفاق على نظم الحاسوب وخدمات الانترنيت وشبكات الاتصال ألمعلوماتي.

كما تصاعد الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدا في قطر والإمارات والكويت وقد تركز الإنفاق على منظومات الإنترنيت وشبكات الحاسوب والاتصال (أنظر الجدول 5)

كما بلغ مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في مجمل دول مجلس نحو 31 مليار درهم أماراتي خلال العام 2008، ونسبة الإنفاق بلغت نحو 15% من حجم الناتج القومي الإجمالي لدول المجلس مقارنة بالعام 2007[26].وكشف تقرير لشركة "انفوريا تليكومترا أنديديا" البريطانية والمتخصصة في مجال بحوث الاتصالات، من أن شركة كيوتل ستحتل مع شركتي زين الكويتية والاتصالات الإماراتية قائمة أكبر عشر شركات في العالم. إلا أن هذا الإنفاق لم يكن ذات الأهمية في حقل التعليم العالي والبحث العلمي[27].

---

(24) د. عبد الواحد مشعل، الجامعات الخليجية وإشكالية ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، مجلة آراء حول الخليج، العدد49، أكتوبر (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص29.

(25) أرجع إلى الموقع الإلكتروني : http//www.mheet.com/html/23/12/2008

(26) وفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة أي دي سي (IDC) للأبحاث والذي من المتوقع أن يرتفع إلى نحو 44 مليار درهم أماراتي بحلول العام 2011. أرجع إلى الموقع....
http//www. Ameinfo.com/html/2008/12/24.

(27) المصدر نفسه.

(الجدول 5)
نسبة الإنفاق لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على تكنولوجيا المعلومات من مجمل إنفاقها على الناتج القومي الإجمالي لعام 2007-2008

الدولة	نسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من مجمل الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي (GNP)
السعودية	%43
الإمارات	%36
الكويت	%9
قطر	%5
البحرين	%4
عمان	%3

المصدر: جمعت الإحصاءات من الموقع الإلكتروني:
http//www.ameinfo.com/html/2006/12/24.

(2) إمكانية توظيف بعض وسائل تكنولوجيا المعلومات في حقل التعليم العالي على غرار النماذج الأجنبية وعند المقارنة ما بين رؤى قوى اقتصادية عالمية إزاء مدى توظيفها لتكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم العالي لوجدنا أن الصين المتطلعة دوما إلى النمو المتصاعد، هي من تتسنم حقل الأنفاق المالي في هذا المجال، مقارنة بقوى رأسمالية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا تحديدا [28]. فقد بلغت نسبة الإنفاق في الصين على مؤسسات العلوم والتكنولوجيا التي ترتبط بالدراسات العليا والبحث العلمي والتطوير في الجامعات ما بين (1997-2002) نحو 1,2% من مجمل الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي والبالغ نحو ما يُقارب (3 تريليون يوان) صيني، إذ حققت الصين مجموعة من الانجازات المهمة في إطار تكنولوجيا المعلوماتية كما هو الحال في تصنيع مصنع الرقاقات الإلكترونية المتكاملة، والتي تُعد ذا أثر كبير في توظيف التكنولوجيا، فضلا عن قيام الصين في صنع الخادم العملاق.(Server) وهو عبارة عن مصنع آلي مبرمج بالقيام بأعمال الحاسوب يقدم البيانات في وقت قصير وبمعدل كبير جدا يصل إلى نحو100 تريليون معلومة في الساعة ويستخدم عادة في حقول الإنتاج الواسع وقد دخل هذا المصنع حيز التعليم العالي في العديد من الدول المتقدمة وكذلك الصين للمعلوماتية ويساهم هذا الخادم في معالجة (100 تريليون معلومة ومصطلح من البيانات) وهو ما يُعد من أكثر المعلوماتية خدمة في مجال التعليم العالي والجامعي [29].

(28). مينغ زينغ، بيترجي وليامز، التنانين الرابضة،(الكويت: مجلة الثقافة العالمية، العدد 128، 2005) ص ص 74 – 75.
(29). المصدر نفسه، ص 75.

كما تبرز الصين عالميا في مجال التكنولوجيا الإحيائية والهندسة الوراثية، إذ تمكنت مؤسسات البحث العلمي في الصين من وضع أكثر من نحو (800) تراتباً جينياً للبشر، وبما يمكنها من أنجاز العديد من الاختراعات وبما يساهم في تطوير رقاقات بروتينية تساعد في تشخيص مبكر للأمراض السرطانية[30].

إن من الأهداف الرئيسة في توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، هو رصد الكفاءات، الإبداعية، وهو ما يقابله توظيف للمهارات ووسائل الإبداع التي تظهر كما هي عليه عند مجتمعات العالم الغربي الرأسمالي حصراً.

وإن من مشكلات التعليم العالي في عموم المنطقة العربية ومنها مشاكل التعليم العالي في العراق، هي عدم تناسب نوعية المخرجات البشرية من كفاءات متنوعة التخصصات مع حجم الإنفاق المخصص للتعليم العالي والجامعي[31] لقد أثبتت العديد من التجارب أن دور التعليم العالي، مهما كان مساهما في تطوير المخرجات[32] إلا أنه كثير من أهدافه قد تتعرض إلى الانحراف والتجاوزات كأي منظمة اجتماعية وإنسانية تعنى بالمجالات التعليمية والمهنية.

وعند الإشارة إلى هذا الأثر من خلال نسبة الإنفاق لدى الدول المتقدمة، سنجد أن نسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات ضمن حقل التعليم العالي والبحث العلمي، قد بلغت من نحو 22,2% من إجمالي الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي عام 1975 إلى نحو 35% عام 2000 [33].

ويتطلب التوظيف التكنولوجي في التعليم العالي إلى تطوير النظم التعليمية لمواكبة الاقتصاد المبني على المعرفة والتي تعني المزيد من فرص التوظيف التي تحتاج إلى مهارات وميزات عالية للحصول على نوعية من العمالة المتخصصة من خلال تحويل مؤسسات التعليم إلى منظمات تعمل على تحسين عملية تراكم وتنمية عمالة المعرفة[34] وفي هذا الإطار، فإن ثمة إستراتيجية تنموية قد تلوح في الأفق وتهدف إلى تنمية الموارد البشرية، فلا بد هنا أن نضع أولويات العمل على هيكلية النظام التعليمي وعلى أسس مبرمجة وفق تقنيات عالية لخدمة أسواق العمل الوظيفي الذي يُعد رافدا لا ينضب لأغراض التنمية وعلى اعتبار أن التنمية البشرية ومن خلال تطوير التعليم العالي هي دالة للتنمية الشاملة..

وفي هذا الجانب لا بد من الإفصاح عن مسارات الإنفاق الحقيقية في تطوير التعليم العالي والجامعي ولكي لا يكون التعليم العالي مجرد استثمارا هامشيا، بل قطاعا رئيسا كأي قطاع إنتاجي مادي يقابله قطاع لإنتاج الكفاءات البشرية بمختلف الاختصاصات العلمية والفنية.

(3) الأثر المتبادل للتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات من حيث الفائدة العلمية والمردود الاقتصادي

فقد يتساءل البعض عن دور التعليم العالي وعوائده الاقتصادية والاجتماعية ومدى تكافئ دور هذه المؤسسة مع ما مستثمر فيها من تقنيات متنوعة، قدر تعلق المر بطموحات وآمال المجتمع في التطور والرقي في هذا الحقل المبدع. وفي هذا الخصوص، لا بد من التركيز على الأثر المتبادل ما بين التعليم وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لغرض التماس المردود المادي المتحقق في سوق العمل.

---

(30) المصدر نفسه.
(31) بولبرباح عالي، مشكلات الاستثمار في التعليم العالي والجامعي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 357، نوفمبر 2008) ص ص 61.
(32) المصدر نفسه، ص 61.
(33) تقرير حول تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين (1981-2000) (وثيقة العمل الرئيسة)، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، 2000، ص2.
(34) د. ميثاء سالم الشامسي، مخرجات التعليم العالي وحاجة أسواق العمل الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، المصدر السابق، ص 31.

إن توظيف الإنفاق في المجال التقني والمعلوماتية ولمواكبة التطورات في البلدان المتقدمة والنامية، ومن أجل تضييق الفجوة ما بين مستوى التطور في المؤسسات التعليمية وحجم الإنفاق على الجوانب التكنولوجية والمعلوماتية أو الوسائل البحثية، لاسيما في التخصصات العلمية الحساسة والضرورية على نطاق الصحة والعمران وتطور البناء التنموي والحضاري للمجتمعات كالطب والهندسة والكيمياء والطبيعيات وتخصصاتها المتفرعة والتي سيتطلب منها استثمار التقنيات والمعلوماتية فيها مردوداً اقتصادياً لمخرجات التعليم العالي ومن جراء توظيف عالي الكلفة ومتطور الأداء والنوعية للتقنيات المستخدمة، وهذا ما يحتاج إلى دراسة جدوى مستفيضة وتفصيلية في مختلف الجوانب التخصصية ومدى احتياجها الفعلي إلى مثل هكذا توظيف متبادل يعبر عنه فاعلية مخرجات التعليم ونوع التقنيات المستخدمة مهما كانت تكاليفها عالية، وتحديدا تلك التي تدخل في الدراسات والبحوث النظرية والمختبرية، ومدى انعكاس ذلك على حاجة ومتطلبات سوق العمل ولإغراض التنمية كهدف منشود في كل المجتمعات البشرية.

كما ويلاحظ أيضا وجود هدر كبير ومزدوج للنخب الجامعية، كما في بعض دول المغرب العربي، لاختلال التوازن بين نسق التعليم العالي والنسق الاقتصادي كمردود فعلي وحقيقي في سوق العمل، إذ يتمثل هذا الهدر في الثمن الغالي الذي يدفعه المجتمع على حقل التعليم[35] من دون أن يقابله مخرجات يمكن أن تفي بالحاجة والطلب وعلى مستوى من الكفاءة والأداء الوظيفي المطلوبين.

وبمعنى آخر أن التعليم العالي لا بد أن يكون دالة نوعية وأكثر شفافية لاحتياجات سوق العمل كونه مردود اقتصادي يقابل تكاليف لتقنيات باهظة الثمن من اجل تطوير مخرجات التعليم العالي والجامعي.

فالمشكلة أذن تبقى تدور في حلقة مفرغة، عنوانها عدم قدرة حكومات هذه الدول على الالتزام بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي لخلق كوادر علمية وتقانية، يمكنها إنعاش عملية التجديد والبناء العلمي والأكاديمي لخدمة السوق العربية ومنها قطاع التعليم في العراق الذي غاب لسنوات عدة بسبب الحروب والحصار عن أن يؤدي دوره المعتاد على مستوى التعليم في عموم الشرق الأوسط ومن أجل دفع عجلة التنمية والنمو وعلى أسس معرفية لا تنضب رغم أن العراق مهداً للعقول والإمكانات البشرية التي ترفد التطور اليوم في معظم دول أوربا وأمريكا وغيرها...

إن الخلل لم يكن بالكوادر التعليمية العراقية، وإنما الخلل الحقيقي يقع على إدارة التعليم وعدم التزام الحكومات المتعاقبة في السلطة على الوفاء في إعطاء التعليم العالي حقه ومن خلال التواصل بركب التطور، الأمر الذي خلف فجوة كبيرة بين التعليم في العراق مقارنة مع التعليم في دول العالم. وفي ضوء ما تم التطرق له، يمكن القول أن توظيف التقنيات المعاصرة وأساليب المعلوماتية في المناهج العلمية والبحثية وتطوير المختبرات ومراكز البحث العلمي، يُعد في طليعة تطوير المخرجات الوظيفية وكوادر العمل في الدولة وهي الأساس في البناء الاقتصادي للمجتمع، إذا ما أرادت الدولة تمضي في المسار الصحيح نحو تحقيقها، دون النظر إلى التكاليف الباهظة عن توظيف مثل هذه التقنيات، بقدر النظر إلى المردود الحقيقي لهذا التوظيف خدمة للأغراض التنموية سواء على نطاق التنمية الشاملة أم الأساس الذي ستشكله تلك الخطوات نحو دعم وتعزيز التنمية المستدامة.

(35) كمال بوناح،"هدر وتسرب النخب الجامعية في دول المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر، العدد 12، 1999) ص ص60-61.

- **الخاتمة**

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من خلال تفعيل الاقتصاد المعرفي من أهم المؤشرات والمعايير المعاصرة والتي تعطي لمخرجات العمل القدرة على الإبداع في مختلف القطاعات وتحديدا قطاع التعليم لما لهذا القطاع من علاقة دالية متناسبة مع فاعلية التكنولوجية المعرفية والتقنية وعلى النطاقين الأكاديمي والتطبيقي.

إن ارتفاع مؤشرات الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم العالي، يُعد الأساس المتين والمقياس النسبي لتطور البنى التحتية للمجتمع العلمي والتقني، إذ أن الجامعات مشروع دائم في تقديم كل ما له صلة في الإبداع والتطور ودفع عجلة التنمية وعلى مسار مؤشرات النمو كمردود اقتصادي واجتماعي.

إن في إدارة التقنيات وتنظيم البرامج والمنظومات والشبكات المعلوماتية، ودمج هذه الحقول بالعلوم والمعارف الأخرى، إنما يُعد من العوامل الجوهرية التي ساهمت في دعم وتطوير الدراسات والبحوث وبكل التخصصات، ولما لها اكبر الأثر على تنمية وتطوير دور التعليم العالي.

استنتاجات

ومما سبق لا بد من الوقوف عند خلاصة ما يمكن أن يستنتج من هذه الدراسة:

1- إن واقع التعليم العالي والبحث العلمي في بلد كالعراق مهد الحضارات ومنتج للعقول والإبداع البشري لم يرتقي إلى مستوى التعليم الذي يشهده العالم اليوم من إمكانات معرفية وإنفاق كبير على تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن عدم الاهتمام المتزايد في كوادر التعليم العالي كونهم القاعدة المثلى في بناء مدخلات ومخرجات العناصر البشرية المتخصصة في التنمية وفي مختلف الحقول العلمية..

2- أن الإنفاق على هذا القطاع الحيوي لم يكن بالمستوى المطلوب، لاسيما وان معظم هذا الإنفاق يوظف باتجاهات لا تخدم مسارات تطور قطاع التعليم، وان التركيز فقط على البناء والتوسع والأصباغ والتجهيز والمشتريات التي أعتاد هذا الحقل على شرائها كجزء من مستلزماته وأدوات عمله وهي مهمة جدا، إنما تطوير مهارات التعليم في العراق من خلال إكتساب الخبرة عن طريق التأهيل عبر جامعات متطورة ضمن محيطه الإقليمي والدولي ومتخصصة والتي يمكن أن تعطي إضافة علمية تخدم التخصصات في قطاع التعليم العراقي هي أهم نظرا لانقطاع العراق عن العالم الخارجي لمدة ليست قصيرة، كما أنها على قدر يسير جدا ولا تلبي الطموح.

3- إن حالة الجمود التي يعاني منها بعض الكوادر التدريسية أو المجالات البحثية الناشئة والتي تحتاج فعلا إلى مثل هذا التأهيل، كي يستمر بالعطاء العلمي وبخطوات متصاعدة، وقد باتت اليوم صفة غالبة في كثير من التخصصات العلمية وتحديدا ضعف إستخدام اللغة الأجنبية وضعف ممارسة الاختصاص فضلا عن ضعف طريقة التدريس التي لا زالت في بعض الجامعات العراقية طريقة تقليدية ولا تواكب التعليم المعاصر، حتى لدى التعليم المستمر أحيانا ومن خلال البرامج والدورات الجامعية.

4- إن مؤسسة متميزة في حقل تنموي كقطاع التعليم العالي، لا تحتاج إلى مجرد إنفاق أموال كي يقال أن وزارة التعليم العالي تنفق المليارات من الدنانير، دون معرفة اتجاهات الإنفاق أو أثره في تنامي قدرات التعليم وعطاءه الأكاديمي، أو مدى التأثير الذي تحققه تلك الأموال المنفقة في المرافق التعليمية، وهل أن هذا الإنفاق مجدي اقتصاديا بعد أن حققت الهدف العلمي المنشود، أم أن هذا الإنفاق سيكون من باب الهدر للأموال وعبثا في التوظيف دون تحقيق الأغراض التي على أساسها يمكن أن نفتخر في أننا ننتمي إلى هكذا مؤسسة تأخذ على عاتقها تهيئة مستلزمات التنمية البشرية كمخرجات واعدة في سوق العمل التنموي

التوصيات

ومن خلال ما تقدم، فإن الباحثان يوصيان بجملة من التوصيات التي لا تخرج عن كونها ترسيخ وتعزيز للرؤية التحليلية لنسق الاقتصاد القومي المعاصر وفي جوانبه التنموية، وتحت مظلة الاهتمام بحقل التعليم العالي والبحث العلمي ووضعه الراهن الذي يتخلله العديد من المعضلات والتي تحتاج إلى المعالجة الجوهرية وإلى جملة من التقويمات والتصحيحات كي يبقى هذا الحقل الأكاديمي حقلا يحتذى به بكل ما قدمه وسوف يقدمه من إنجازات في مجالات العلم والمعرفة والتي تخدم أولا وأخيرا العراق بكل أمته وشرائحه ومن خلال ما يأتي :

1- هناك ضرورة ملحة لهيكلة التعليم العالي في العراق والذي لا يزال يتضمن تلك الضوابط والجوانب التعليمية التقليدية والتي لا تتسق ورؤية العراق المعاصر ونظرته التحليلية حول مدى إمكانية بناء القاعدة التعليمية الرصينة في إطار تحقيق مخرجات عمل وظيفية تلبي الغرض كمداخل إنتاجية وخدمية لمختلف القطاعات الاقتصادية وضمن مسارات التنمية للمرحلة الراهنة والمستقبلية..

2- أهتمام الدولة العراقية بكوادر التعليم العالي ومن مختلف التخصصات في المعاهد والجامعات، وتحديدا الكوادر التدريسية التي يقع على عاتقها الجانب العلمي والتربوي، وذلك في مجال تعزيز القدرة المهاراتية على التعليم الجامعي وفي ظل تبني وزارة التعليم العالي مشروعها التنموي في تطوير قدرات أساتذة الجامعات والمعاهد العراقية ومن خلال منافذ الدورات التدريبية والتطويرية وعلى مستويات متميزة سواء باللغة العربية أم اللغة الأجنبية وعلى وفق المستوى الذي يتواكب وتطورات التعليم على النطاقين الإقليمي والدولي. كما لا بد لهذه الدورات التدريبية والتطويرية لمهارات الأساتذة الجامعيين أن تكون جزء من تقييمهم وترقياتهم إلى مستويات أعلى وفي مجالات تخصصهم العلمي والأكاديمي.

3 - تطوير المهارات اللغوية والتقنية لدى أساتذة الجامعات والمعاهد العراقية، من خلال بعثات تأهيلية، تساهم في تطوير اللغة الأجنبية مع استخدام الوسائل الحديثة في مجال طرق التدريس الأكاديمي، والذي سينعكس بالمحصلة على أداء الطالب الجامعي من حيث مستوى الفهم ودرجة الاستيعاب والعطاء العلمي والمعرفي، كونه يعد مدخل من مدخلات العمل ضمن تخصصه ومخرج من مخرجاته في بناء عراق الغد، وفي مختلف القطاعات التنموية.

4- ضرورة التنسيق المبرمج على أساس ضمان كفاءة أداء الجامعات والجودة التعليمية ما بين وزارتي التعليم العالي ووزارة التخطيط بخصوص تبني مشاريع التطوير والبناء في هذا الحقل كونه القاعدة والأساس والرصين لتقدم المجتمعات... ونحن نعيش هذه المرحلة الانتقالية من بناء العراق الجديد لا بد من الحفاظ على قاعدة التعليم من خلال توفير كل مستلزمات العمل الأكاديمي وعبر تعزيز مدخولات الأساتذة وتأمينهم المعيشي والسكني، فضلا عن الاهتمام بالنواحي البحثية باعتمادها مشاريع بناء وتنمية، ولما لها من أهمية استثنائية في وضع نواة للدراسات الجدوى والتقييم لكل القطاعات الاقتصادية ومن بوابة التوظيف الكفء لمستخدمات الموارد البشرية والمادية والطبيعية المستغلة منها وغير المستغلة في عموم العراق.

5- ولا بد في خضم هذا التحليل المفصل حول مدى إمكانية تطوير وتنمية قطاع التعليم العالي أن نشير إلى حالة قد تُعد من باب عدم التطابق ما بين ظاهر الشيء وجوهره، آلا وهو تسمية التعليم العالي والبحث العلمي، إذ ينطبق هذا الحقل على الدراسات العليا فحسب كونه يضطلع بالجانب البحثي الأكاديمي، دون أن يشمل به الدراسات الأولية والتي تمنح شهادات الدبلوم والبكالوريوس...الخ. وعليه نأمل أن تكون تسمية هذه الوزارة التي تعنى بشؤون الدراسات الأولية والعليا بما يتسق أو يتطابق مع مضامين عملها العلمي والأكاديمي كأن تكون وزارة التعليم والبحث العلمي، إذ أن البحث العلمي يمثل حقل واسع تضطلع به الدراسات والمعاهد العليا... وأن هذا الرأي لا يُعد سوى وجهة نظر للباحثين ينصب في الأول والأخير بمصلحة وخدمة التعليم في العراق مهد العلم والحضارة، ومن الله التوفيق.